الإتباع الحركي وموقف النحاة من إعرابه

د. عبد الله بن محمود فجال
الأستاذ المساعد في النحو والصرف بقسم مهارات تطوير الذات
عمادة السنة التحضيرية - جامعة الملك سعود

الظواهر اللغوية في اللغة العربية كثيرة ومتنوعة، تستدعي الوقوف عندها، إذ جُعِلَ لنا فيها متسع في اللغات ومتصرف في الحركات، ومن هذه الظواهر ظاهرة الإتباع الحركي فيما هو بإعراب، حيث إن الأصوات في لغتنا مالت إلى التأثر بعضها ببعض في المتصل من الكلام سواءً في كلمة أو كلمتين، والمتتبع لهذه الظاهرة يجدها في كتب النحاة بين موضح ومرجح ومعارض، وقد تنوعت هذه الظاهرة باختلاف مواقعها في الكلام، فمنها ما يكون في كلمة واحد، ومنها ما يكون إتباعًا لكلمة سابقة، ومنها ما يكون لكلمة لاحقة، ومنها ما يكون إتباعًا على المحل، ومنها ما يكون إتباعًا على اللفظ .

وقد تناول الباحثون في بحوثهم ظاهرة الإتباع بوجه عام، وبعضهم تناول الإتباع الحركي فيما ليس بإعراب في العربية، والإتباع الصوتي، و لم يتناول أحد من الباحثين الإتباع الإعرابي بالرغم من تباين آراء النحاة فيه، وتَعَدد وجهات نظرهم، فأحببت توضيح ذلك في بحثي هذا .

ويفيدنا هذا البحث في الاطلاع على لغات العرب ولهجاتهم، ويدلنا على أنها لغة واسعة، وبها يمكن تخريج ما جاء من القراءات القرآنية والأحاديث النبوية ومن النثر العربي وشعره.

وقد جمعت آراء النحاة وأقوالهم في قضية الإتباع الحركي، فوجدتها لا تخرج عن أن تكون إتباعًا حركيًّا لحرف ما قبل حرف الإعراب، وتغيير حرف لحركة حرف ما قبل حركة حرف الإعراب ... إلخ، وقد اتبعت في بحثي المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي .

تعريف الإتباع :

الإتباع لغة : (تَبِعَ) من باب (طَرِبَ) و(سَلِمَ) [1]، وتبع الشيء تبعًا وتباعًا في الأفعال، وتبعت الشيء تبوعًا : سرتُ في إثره، وأتبعته الشيء تبوعًا : جعله له تابعًا، وقيل : أتبع الرجل سبقه فلحقه . وتبعته تبعًا، مضى به فمضى معه . وفي التنزيل : ﴿ ثم اتَّبع سببًا ﴾ (الكهف: 85) بتشديد التاء، ومعناها تبع، وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء بتشديد التاء، وقد قرأ بها أهل المدينة، والكسائي يقرؤها : ﴿ ثم أتبع سببا ﴾ بقطع الألف [2].

واصطلاحًا : مماثلة حركة لحركة أخرى مجاورة قبلها أو بعدها مماثلة تامّة [3]، ووضَّح ابن عصفور معنى الإتباع بقوله : « الإتباع أعني أن يُحرَّك الساكن بحركة مثل حركة ما قبله » (4)، قال د. عادل الشنداح : « جرى على لسان العرب نوع من الإتباع فيتبع السابق اللاحق أو العكس، حتى تجري الحركة الجديدة بدلاً من الحركة القديمة، وقد شاع هذا الاستعمال في كلام العرب » [5] .

والإتباع إما أن يكون من خلال تأثير حركة حرف سابق في لاحق أو العكس، والإتباع الحركي ضربٌ من ضروب تأثير حركات الحروف المتجاورة، وهو نوعٌ من أنواع الظواهر الصوتية، إذ هو مظهر من مظاهر الاتساق الصوتي .

وقد أشار علماؤنا الأوائل في كتبهم إلى قضية الإتباع وشرحوها، فمنهم من كان يخصُّ الإتباع بباب، ومنهم من كان يفرد لها بحثًا كاملاً، وكان أول من تناول هذه القضية وأفرد لها بابًا هو أبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب (ت

291 هـ) في كتابه « مجالس ثعلب » [6] وكذلك أفرد أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت 321هـ) له بابًا في كتابه الجمهرة سمَّاه «جمهرة الإتباع » [7]، وتحدث عنه أبو علي بن إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (ت 356 هـ) تحت باب عنوانه «الكلام على الإتباع» [8]، وذكره أبو منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي (ت 430هـ) في مبحث [9]، وكان ممن صنف كتابًا في هذا القضية أبو الطيب عبد الواحد بن علي الحلبي (ت: 351هـ) فقد صنف كتابًا في الإتباع سماه « كتاب الإتباع»، ثم جاء أبو الحسين أحمد بن فارس اللغوي (ت: 395هـ) فوقف عليه كتابًا سماه « الإتباع والمزاوجة »كان على صغره أجمع مما سبقه ومما لحقه، وأحفل من سواه بما أُثِرَ عن العرب من عبارات الإتباع [10] وقد أطلق عليه العلماء العديد من التسميات، فأسماه أبو الفتح عثمان ابن جني (التقريب والتجنيس) [11]، وعند ابن يعيش هي ضرب من المشاكلة [12]، وعند كثير من العلماء المحدثين تسمى بالاتباع الحركي، أو التوافق الحركي، أو التوافق الصوتي، أو التماثل بين الحركات [13]، وعدَّه غانم قدوري الحمد أحد صور (المضارعة في الحركات) [14] وأطلق عليه د. أحمد مختار عمر (المماثلة بين العلل والعلل) أو (بين العِلَل وإنصاف العِلَل) [15].

أما الغرض من استعماله فيتضح فيما رواه ابن الأعرابي أنه سأل العرب عن الإتباع فقالوا :

« هو شيءٌ نَتِد به كلامنا » أي: نشده ونقويه به [16]، وذهب بعضهم إلى الخفة واليسر في النطق .

الإتباع الحركي ويقسم إلى ستة مباحث :

المبحث الأول : إتباع حركة الحرف قبل الأخير لحركة الإعراب على الحرف الأخير :

تخالف بعض الكلمات نظام لغة العرب فعادة لغة العرب أن يكون حرف الإعراب هو الحرف الأخير من الكلمة، وهو الحرف الذي تظهر عليه حركة الإعراب (الفتحة والضمة والكسرة) أما أن يكون الحرف ما قبل الأخير تابعًا لحركة الحرف الأخير من حيث الإعراب ومن حيث التبعية في الضم والفتح والكسر، فهذا نادر جدًّا، ومن ذلك:

أولاً: كلمة « امرؤ »، جاءت في القرآن مرة مفتوحة، ومرة مضمومة، ومرة مكسورة، ونلاحظ أن حركة الحرف الذي قبل الأخير وهو الراء تتغير تبعًا لتغير حركة الحرف الأخير [17]، ومن أمثلتها:

1- فتح الراء، كما جاء في قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ ﴾ (مريم: 28) فنلاحظ أن الراء مفتوحة تبعًا لحركة الحرف الأخير؛ لأن كلمة ﴿ امرأ ﴾ وقعت خبر كان منصوبًا، ونقول: (إنَّ امرَأ القيس شاعرٌ جاهليٌّ)، ومنه قول الشاعر:

وإنَّ امْرَأً يُمْسِي وَيُصْبِحُ سَالِـــمًا مِنَ النَّاسِ -إلاَّ ما جَنَى- لَسَعِيدُ [18]

2-ضم الراء، كما جاء في قوله تعالى: ﴿ إِن امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾ (النساء: 176) فنلاحظ أن حركة حرف الراء مضمومة تبعًا لحركة الحرف الأخير، لأن كلمة، « امرُؤ »، مرفوعة، « إِن امْرُؤٌ هَلَكَ»، فجاءت الراء مضمومة. ونقول: امرُؤُ القيس شاعرٌ جاهليٌّ، ومنه قول أبي العلاء المعري:

وَقَدْ يُخْطِئُ الرَّأيَ امْرُؤٌ وَهْوَ حَازِمٌ كَمَا اخْتَلَّ في نَظْمِ القَرِيضِ عَبِيدُ [19]

3- كسر الراء، كما جاء في قوله تعالى: ﴿ لِكُلِ امْرِئ مِنْهُم يَوْمَئِذٍ شَأنٌ يُغْنِيه ﴾ (النور: 11)، فنلاحظ بأن الراء جاءت هنا مكسورة تبعًا لحركة الحرف الأخير؛ لأن كلمة ﴿ امْرِئ ﴾ مجرورة فهي مضاف إليه، فجاءت الراء مكسورة، ونقول: قرأتُ معلَّقةَ امرِئِ القيس، ومنه قول المتنبي:

لِكُلِّ امْرِئٍ مِن دَهْرِهِ ما تَعَوَّدَا وَعَادَاتُ سَيْفِ الدَّوْلَةِ الطَّعْنُ في العِدَى [20]

وقد ذكر النحاة أن في كلمة « امرؤ » عدة لغات وردت عن العرب:

اللغة الأولى: تحريك الراء من جنس حركة الهمزة، رفعًا ونصبًا وجرًّا، وقد اختُلف في هذه الحركة، فقال البصريون: هي حركة إتباع، وقال الكوفيون: بل هي حركة إعراب، فهي معربة عندهم من مكانين.

اللغة الثانية: فتح الراء دائمًا، تقول: جاء امرَأٌ، ورأيتُ امرَأً، ومررت بامرَإٍ . وهذه اللغة حكاها الفراء، وأنشد:

أنت امرؤ من خيار الناس كلهم تعطي الجزيل وتشرى الحمد بالثمن[21]

وعلى هذه اللغة جاءت التأنيث في « امرأة » .

اللغة الثالثة: ضم الراء دائمًا، تقول: جاء امرُؤٌ، ورأيتُ امرُؤً، ومررت بامرُؤٍ .

وهذه اللغة حكاها الجوهري[22].

اللغة الرابعة: كسر الراء مطلقًا، وقد حكاها السيوطي[23].

اللغة الخامسة: إسقاط همزة الوصل من (امرئ) فيتحصل فيها لغتان:

الأولى: إتباع الميم حركة الهمزة، فتقول: مُرْءٌ رفعًا، ومَرْءًا نصبًا، ومِرْءٍ جرًّا .

والثانية: فتح الميم دائمًا، فتقول: مَرْءٌ، مَرْءًا، مَرْءٍ، وبها جاء التنزيل: ﴿ اعلموا أن الله يحول بين المَرْءِ وقلبه ﴾(الأنفال : 24) .

ومنه في إتباع حركة فاء الكلمة لحركة لامها قولهم : (مَرْءٌ) فإنَّ الميم تتبع حركة الهمزة في بعض اللغات[24].

وقد ذهب البصريون إلى أنَّ حركة ما قبل الآخر إتباع لحركة الآخر فتكون معربة من مكان واحد وهو الهمزة، وأما حركة الراء فهي إتباع لحركة الهمزة.

وذهب الكوفيون إلى أنه معرب من مكانين[25].

ثانيًا : كلمة (ابنم)، وهي (ابن) والميم زائدة فزادت في هذا الاسم المعتل، ومعناها بزيادة الميم مع عدم زيادتها واحد، قال المتلمس:

وَهَلْ لِـــيَ أمٌّ غيرُها إنْ تركتُها أبى اللهُ إلّا أنْ أكونَ لها ابْنَمَا[26]

وقال الكميت بن زيد الأسدي:

وَمِنَّا لَقِيطٌ وابْنَماهُ وحَاجِبٌ مُؤَرَّثُ نِيرانِ المكارِمِ لا المُخبي[27]

أي: وابناه .

و« ابنم » كـــ (امرئ) حيث تتغير حركة الحرف الذي قبل الأخير وهو النون تبعًا لحركة الحرف الأخير وهو الميم، ومن أمثلتها:

1- فتح النون، نحو: رأيتُ ابنَمًا .

وقال حسان بن ثابت:

ولَدْنا بني العَنقاءِ وابْنَيْ مُحرِّقٍ فأكرِمْ بنا خالاً واكرِمْ بنا ابْنَما ![28]

2-ضم النون، نحو: هذا ابنُمٌ .

3- كسر النون، نحو: مررت بابْنِمٍ .

وفي كلمة (ابنم) ثلاث لغات عن العرب:

اللغة الأولى: فتح النون مطلقًا، فتقول: هذا ابنَمٌ، ورأيت ابنَمًا، ومررت بابنَمٍ .

اللغة الثانية: إتباع حركة النون لحركة الإعراب كما مرّ [29].

قال أبو العباس: إنما قالوا هذا ابنُمٌ، ورأيت ابنَمًا، ومررت بابنِمٍ، فكسروا ما قبل الميم إذا انكسرت وفعلوا ذلك في الضم والنصب؛ لأن هذه الميم زيدت على اسم كان منفردًا منها، وكان الإعراب يقع على آخره، فلما زيدت عليه ميمًا أعربت الميم إذ كانت طرفًا، وأعربت ما قبلها إذ كانت تسقط فرجع الإعراب إليه [30].

وقد أفرد «سيبويه» بابًا لذلك سماه:« باب ما يكون الاسم والصفة فيه بمنزلة اسم واحد »[31] .

ثالثًا ورابعًا: الأسماء الستة كلمة (فم) وكلمة (ذو مال)

أصله كلمة (فم) : (فوه)، حذفت الهاء اعتباطًا وأبدل من الواو ميم لِقُربها من المخرج؛ لأنهم لو أبقوها لتحركت في الإعراب، فانقلبت ألفًا، وحذفت بالتنوين وبقي الاسم المعرب على حرف واحد، والميم تشبه الواو وتحتمل الحركة، فإذا أضفتها رددت الواو [32] .

ويرى الجوهري أن كلمة (الفم) أصلها (فو) نقصت منها الهاء فلم تحتمل الواو الإعراب لسكونها فعوِّض عنها الميم [33] .

وأما كلمة (ذو) فمحذوفة اللام. وهل هي واو أو ياء ؟ فيه خلاف، ومعناها (صاحب)، ولا تستعمل إلا مضافة إلى جنس ظاهر؛ لأن الغرض منها التوصل إلى الوصف بالأجناس إذ كان يتعذر الوصف بها بدون (ذو)، ألا ترى أنك لا تقول: زيد مال ولا طول حتى تقول: ذو مال، وذو طول، وههنا لم يجز إضافتها إلى المضمر؛ وما جاء من ذلك فشاذ.

وإنما عدلوا عن (صاحب) إلى (ذو) وإن كانت بمعناها لأنَّ صاحبًا تضاف إلى الجنس والعلم والمضمر وغير ذلك، فخصصوا (ذو) بالإضافة إلى الجنس لما ذكرناه .

وهذه الأسماء (فو، وذو مال) معربة في حال الإضافة، ولها حروف إعراب، واختلف النحاة في ذلك على آراء :

1- أنها معربة من مكانين فـــ (الضمة والواو) إعراب و(الفتحة والألف) إعراب، و(الكسرة والياء) إعراب، وهذا رأي الفراء والكسائي [34].

2- أن حروف العلة فيها حروف إعراب والإعراب مقدَّر فيها (35)، واتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، واختلف في الحركات التي قبلها:

أ- الأصل في (الرفع) واو مضمومة لكن نقلت الضمة إلى الحرف الذي قبلها ففي هذا نقل فقط، وفي (النصب) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا ففيها قلب فقط، وفي (الجر) تنقل كسرة الواو إلى ما قبلها وتقلب ياءً لسكونها وكسر ما قبلها ياء ففيها هنا نقل وقلب وهذا الرأي للربعي [36].

قال العكبري: وهذا ضعيف لأنه يؤدي إلى أن تكون الحركة المنقولة حركة إعراب فيكون الإعراب في وسط الكلمة ولا يصح تقدير الإعراب في حروف العلة على قوله؛ لأنّ المنقول ملفوظ به فلا حاجة إلى تقدير إعراب آخر[37] .

ب- وذهب الأعلم وابن أبي العافية وهما من أصحاب سيبويه إلى أنه لم ينقل شيء بل حركات ما قبلها حروف العلة تابعة لها تنبيهًا على أن هذه الأسماء قبل الإضافة إعرابها في عيناتها وأن ردّ اللام عارض في الإضافة [38] .

والدليل على أن حروف العلة هنا هي حروف الإعراب لا إعراب أربعة أوجه:

أحدها: أن الأصل في كل معرب أن يكون له حرف إعراب وأن يعرب بالحركة لا بالحرف، وقد أمكن ذلك هنا إلا أنّ الحركة امتنع ظهورها لثقلها على حروف العلة كما كان ذلك في المنقوص والمقصور.

والثاني: أن هذه الأسماء معربة في الإفراد فكانت في الإضافة كذلك كغيرها من الأسماء .

والثالث: أن هذه الحروف لو كانت إعرابًا لما اختلت الكلمة بحذفها كما لا تختل الكلمة الصحيحة بحذف الإعراب .

والرابع: أن هذه الأسماء لو خرجت على أصلها من قلبها ألفًا لكانت حروف إعراب والحركة مقدرة فيها فكذلك لما ردت في الإضافة .

3- أنها زوائد دلائل إعراب كالحركات وهو رأي للأخفش إلى، وهذا مردود لوجهين:

الوجه الأول: أن الإعراب الذي يدل عليه لا يصح أن يكون فيها؛ إذ كانت زوائد على المعرب كزيادة الحركة، ولا يصح أن يكون في غيرها لتراخيها عنه .

الوجه الثاني: أنها لو كانت زوائد لكان (فوك وذو مال) اسمان معربان على حرف واحد، وذا لا نظير له [39] .

3- قال الجَرْمي: انقلابها هو الإعراب، وقال العكبري : وهو فاسد لثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن الرفع لا انقلاب فيه مع أنه معرب .

الوجه الثاني: أن الانقلاب لو كان إعرابًا لاكتفى بانقلاب واحد كما قال في التثنية .

الوجه الثالث: أن الانقلاب في المقصور ليس بإعراب فكذلك ههنا [40].

4- أنَّ هذه الحروف ناشئة عن إشباع الحركات والإعراب قبلها كما كانت في الأفراد وإلى ذلك ذهب المازني والزجاج، قال العكبري: وهذا فاسد لثلاثة أوجه:

أحدها: أن الإشباع على هذا من أحكام ضرورة الشعر دون الاختيار .

والثاني: أن ما حدث للإشباع يسوغ حذفه، وحذف هذه الحروف غير جائز في اللغة العالية.

والثالث: أن يفضي إلى أن يكون (فوك، وذو مال) اسمان معربان على حرف واحد[41].

6- أن هذه الحروف إعراب كالحركة، وإلى ذلك ذهب قطرب وأبو إسحاق الزيادي.

7- وذهب أبو علي الفارسي إلى أن هذه حروف إعراب دوالّ على الإعراب فجمعوا بين قول الأخفش وقول سيبويه، إلا أنهم لم يقدروا فيها إعرابًا، وهذا مذهبٌ مستقيم كما في التثنية والجمع، ومذهب سيبويه أقوى لخروجه على القياس وموافقته للأصول [42] .

المبحث الثاني : تغير حركة حرف تبعًا لتغيُّر حركة حرف الإعراب :

أولاً: كلمة (أخوك)، حيث تتغير حركة الخاء وفقًا لتغير حركة الإعراب وذلك إتباعًا لما بعدها .

فقد ذكر ابن يعيش أن أصل الإعراب أن يكون بالحركات، والإعراب بالحروف فرع عليها؛ لأنّ الحركات أخف وتؤدي الغرض بلا تكلف ثقل، ولذلك كثرت دون غيرها مما أعرب به، وقُدِّرَ غيرها بها [43] . قال ابن يعيش: « وقد اختلفوا في هذه الحروف » [44] .

1- وذهب الكوفيون إلى أنها معربة من مكانين، بالحروف والحركات التي قبلها؛ فإذا قلت (هذا أخوك) فهو مرفوع، والواو علامة الرفع، والضمة التي قبلها [45] .

2- فذهب سيبويه إلى أنها حروف إعراب، والإعراب فيها مقدر، كما يقدر في الأسماء المقصورة؛ وإنما قلبت في النصب والجرّ للدلالة على الإعراب المقدر فيها [46]. وبهذا قال الأخفش في أحد قوليه [47] .

3- ذهب الأخفش إلى أن الأحرف ليست أحرف إعراب بل دلائل إعراب كالواو والألف والياء في التثنية والجمع وليست بلام الاسم [48] .

4- وذهب الجرمي إلى أن الانقلاب فيها بمنْزلة الإعراب [49] .

5- وذهب الزيادي إلى أنها أنفسَها إعراب [50] . وهو مذهب قطرب والزجاجي، وهشام الضرير [51] .

6- وكان الربعي يذهب إلى أنها معربة بالحركات، وأن هذه الحروف، أعني: (الواو والألف والياء)، لامات؛ فإذا قلت (هذا أخوك) فأصله (أخَوُكَ) وقدمت الحركة على الحرف [52] .

7- وذهب المازني إلى أنها معربة بالحركات، وأن الباء في (أبيك) حرف الإعراب، وهذه الحروف- أعني الواو، والألف، والياء- إشباع حدث عن الحركات [53] .

8-وذهب الفارسي إلى أن الحروف حروف إعراب ودلائل إعراب [54]، وذهب إلى أن هذا ما يفهم من مذهب سيبويه [55] .

والذي نلاحظه أن أكثر الأقوال أبقت الحركات علامة لإعراب هذه الأسماء ظاهرة أو مقدرة وأما من ذهب إلى كونها علامات إعراب فهي فرع على الحركات كما صرح بذلك ابن يعيش.

ثانيًا : كلمة (أب):

نحو: جاء أَبُوه، ورأيت أَبَاه، ومررت بأَبيه، وعلل ابن الشجري ذلك بقوله: « بأنهم إذا أفردوهنّ أعربوهنَّ بالحركات، فقالوا: هذا أبٌ، ورأيت أبًا، ومررت بأبٍ، وكذلك الأخُ والحمُ والهنُ، فلما ردوا إليهنّ حرف العلة في الإضافة كرهوا أن يمنعوا الحرف الملاصق لحرف العلة ما ألفوه فيه من حركة، وإن كانت الحركة مختلفة في التقدير فكانت في الإفراد إعرابًا وفي الإضافة إتباعًا » [56]، ويسميه الكوفيون معربًا من مكانين، واعترض عليه بأنه لا يجوز الجمع بين إعرابين، كما لا يجوز الجمع بين تعريفين ولا تأنيثين [57].

المبحث الثالث : إتباع حركة كلمة متأخرة لكلمة متقدمة

أولاً: إتباع العلم المتبوع بـــ (ابن) و(ابنة) لحركتهما

تتغير حركة كلمة (ابن) باختلاف موقعها من الأعراب، نحو : (يا زيدَ بنَ عمرو) فجعلت (زيدًا) و(ابنًا) فهما بمنزلة اسم واحد أضفته إلى ما بعده [58].

والأفضل أنْ تقول : يا زيدُ بنَ عمرو، على النعت والبدل .

أما إذا ذكرت اسمه الغالب، وأضفته إلى اسم أبيه أو كنيته يجوز أن تقول : (يا زَيْدَ بنَ عمرو)؛ لأنّه لا ينفك من ذلك فهو بمنـــزلة اسمه الذي هو له. قال الراجز :

يا حَكَمَ بنَ المُنْذِرِ بنِ الجارُودْ [59]

وقال العجاج:

يا عُمَرَ بنَ مَعْمَرٍ لا مُنتَظَرْ [60]

وإنما حملهم على هذا أنهم أنزلوا الرفعة التي في قولك (زيد) بمنـــزلة الرفعة في راء (امرئ)، والجرة بمنـــزلة الكسرة في الراء، والنصبة كفتحة الراء، وجعلوه تابعًا لـــ(ابن)، ألا تراهم يقولون: هذا زيدُ بنُ عبد الله، ويقولون : هذه هندُ بنتُ عبد الله، فيمن صرف، فتركوا التنوين ههنا لأنهم جعلوه بمنـــزلة اسم واحد عندما كثر في كلامهم، فكذلك جعلوه في النداء تابعًا لـــ (ابن) .

وأما من قال: يا زيدُ بنُ عبد الله، فإنه إنما قال هذا (زيدُ بنُ عبد الله) وهو لا يجعله اسمًا واحدًا، وحذف التنوين لأنه لا ينجزم حرفان [61] .

فإن قلت: هلاَّ قالوا: (هذا زيدُ الطويلُ) فإن القول فيه أنْ تقول: جعل هذا لكثرته في كلامهم بمنزلة قولهم: لَدُ الصلاة حذفها لأنه لا ينجزم حرفان و لم يحركها، واختص هذا الكلام بحذف التنوين لكثرته كما اختص (لا أدرِ) و(لم أبلُ) لكثرتهما .

ومن جعله بمنزلة (لدن) فحذفه لالتقاء الساكنين، و لم يجعله بمنزلة اسم واحد قال: (هذه هند بنت فلان) [62] .

قال السيوطي : فإذا قلت : (هذا زيدُ بنُ عمروٍ وهندُ ابنةُ عاصمٍ)، فـــ (هذا) مبتدأ و(زيد) الخبر، وما بعده نعته، وضمةُ (زيدٍ) ضمة إتباع لا ضمةُ إعراب لأنك عقدت الصفة والموصوف، وجعلتهما اسمًا واحدًا، وصارت المعاملة مع الصفة والموصوف كالمصدر له ؛ ولذلك لا يجوز السكوت على الأول، وكذلك النصب تقول : (رأيتُ زيدَ بنَ عمروٍ) فتفتح الدال إتباعًا لفتحة النون، وتقول في الجرّ : (مررتُ بزيدٍ بنِ عمروٍ) فتكسر الدال إتباعًا لكسرة النون من (ابن) [63] .

ثانيًا: قراءة من قرأ ﴿ الحمدُ لُـــله ﴾ بضم اللام إتباعًا للدال:

ومن الإتباع قراءة ﴿ الحمدُ لُـــلهِ ﴾ [64] بضم اللام إتباعًا لضم الدال، فقد أتبعوا حركة حرف اللام في ﴿ لله ﴾ لحركة إعراب حرف الدال في ﴿ الحمدُ ﴾، قال ابن جني مرجحًا هذه القراءة على قراءة: ﴿ الحمدِ لِـــله ﴾ [65] بكسر الدال واللام: « إلا أن ﴿ الحمدُ لُـــله ﴾ بضم الحرفين أسهل من ﴿ الحمدِ لِـــله ﴾ بكسرهما من موضعين:

أحدهما: أنه إذا كان إتباعًا، فإن أقيس الإتباع أن يكون الثاني تابعًا للأول؛ وذلك أنه جار مجرى السبب والمسبَّب، وينبغي أن يكون السبب أسبقَ رتبةً من المسبَّب.

والآخر: أن ضمّة الدال في ﴿ الحمدُ ﴾ إعراب، وكسرة اللام في ﴿ لِـــله ﴾ بناء، وحرمة الإعراب أقوى من حرمة البناء، فإذا قلت: ﴿ الحمدُ لُـــله ﴾ جنى البناء الأضعف على الإعراب الأقوى » [66] .

ويرى أبو البركات الأنباري أنَّ قراءة: ﴿ الحمدِ لِله ﴾ بكسر الدال واللام، وقراءة ﴿ الحمدُ لُله ﴾ بضم الدال واللام إنما هي بسبب الإتباع. وهاتان القراءتان ضعيفتان وقليلتان في الاستعمال، فلا يقاس عليهما، وقد جاءتا في ألفاظ يسيرة [67].

كما جاء في إعراب القرآن للنحاس: « وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة: ﴿ الحمدُ لُـــله ﴾ وهذه لغة بعض بني ربيعة، والكسر لغة لبني تميم، فأمّا اللغة في الكسر فإنّ هذه اللفظة تكثر في كلام الناس والضم ثقيل، ولا سيما إذا كانت بعد كسرة فأبدلوا من الضمة كسرة، وجعلوها بمنزلة شيء واحد، والكسرة مع الكسرة أخفّ، وكذلك الضمة مع الضمة، فلهذا قيل: ﴿ الحمدُ لُـــله ﴾ » [68].

وذكر القرطبي أن هاتين القراءتين – كسر الدال واللام، وضم الدال واللام – لتجانس اللفظ، وطلب التجانس كثير في كلامهم [69].

وذهب الفراء إلى أنَّ سبب الكسر في ﴿ الحمدِ لِـــله ﴾؛ لأن استعمال هذه الكلمة في ألسن العرب كثير، حتى صارت مثل الاسم الواحد، فأتبعوا كسرة الدال لكسرة اللام، ومثَّل لذلك بـــ(إبِل)، وأمَّا الرفع ﴿ الحمدُ لُـــله ﴾ فإنَّه بسبب كثرة ورود الأسماء التي يجتمع فيها الضمتان، ومثَّل لذلك بـــ (الحُلُم والعُقُب) وقد صارت الكلمتان كالواحدة لكثرة الكلام بهما [70] .

ويرى الأخفش في قراءة ﴿ الحمدِ لِـــله ﴾ – بكسر الدال واللام – أنَّ بعض العرب جعلها مثل الأسماء المبنية التي تحرك أواخرها بحركة واحدة [71] .

وذهب العكبري إلى رأي الجمهور على رفع (الحمدُ) بالابتداء، و(لله) الخبر، و(اللام) متعلقة بمحذوف، أي : واجبٌ أو ثابتٌ، ويقرأ بالنصب على أنه مصدر فعل محذوف، أي : أحمدُ الحمدَ، والرفع أجود ؛ لأنّ فيه عمومًا في المعنى، ويقرأ بكسر الدال إتباعًا لكسرة اللام، وهو ضعيف في الآية ؛ لأنّ فيه إتباع الإعراب البناء، وفي ذلك إبطالٌ للإعراب، ويقرأ بضم الدال واللام على إتباع اللام الدال، وهو ضعيف أيضًا؛ لأنَّ لام الجر متصلٌ بما بعده ومنفصل عن الدال، ولا نظير له في حروف الجر المفردة، إلا أن من قرأ به فرَّ من الخروج من الضم إلى الكسر وأجراه مجرى المتصل ؛ لأنه يكاد يستعمل الحمدُ منفردًا عمّا بعده ([72].

وذكر د. غانم قدوري الحمد قوله « المضارعة في الحركات فمن ذلك قراءة من قرأ (الحمدُ للهِ) بضم اللام (الحمدُ لُله) أو بجر الدال (الحمدِ لِله) وهذا وإن كانت لغةً لا يلتفت إليها، لكنها تشير إلى طلب الخفّة بتقريب النطق بين الحركات »([73].

المبحث الرابع : إتباع كلمة متقدمة لكلمة متأخرة :

أولاً: كلمة (سلاسلاً):

ومنه تنوين كلمة لا تستحق التنوين؛ لكونها ممنوعة من الصرف إتباعًا لتنوين كلمة أخرى مصاحبة لها، كقراءة من قرأ [74] ﴿ إنا أعتدنا للكافرين سلاسلاً وأغلالاً وسعيرًا ﴾ (الإنسان: 4) بتنوين (سلاسلاً) في حالة الوصل، وبإبداله ألفًا في حالة الوقف، فقد قرؤوا (سلاسلاً) بالتنوين وصلاً، وبالألف وقفًا للتناسب؛ لأن ما بعده منوّن منصوب.

وقيل: إن بني أسد يصرفون جميع ما لا ينصرف؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف.

وذهب الزجاج أن تنوين (سلاسلاً) إتباعًا لتنوين (أغلالاً) و(سعيرًا) فقد قال: « الأجود في العربية ألا يصرف (سلاسلاً)، ولكن لما جعلت رأس آية صرفت ليكون آخر الآي على لفظ واحد » [75] .

ونقل الرضي [76]: قال الأخفش: إنَّ صرف ما لا ينصرف مطلقًا – أي: في الشعر وغيره لغة الشعراء لإقامة الوزن، فتمرن على ذلك ألسنتهم، فصار الأمر إلى أن صرفوه في الاختيار – أي: في النثر – أيضًا، وعليه حمل (سلاسلاً، وأغلالاً، وقواريرًا) .

قال الزركشي [77]: إنَّ إيقاعَ المناسبة في مقاطع الفواصل حيث تطَّرِدُ متأكِّد جدًّا، ومؤثر في اعتدال نَسَقِ الكلام، وحسن موقعه من النفس تأثيرًا عظيمًا، لذلك خرج عن نَظْمِ الكلام لأجلها في مواضيع منها: صرف ما أصله ألاَّ ينصرف كقوله تعالى: ﴿ سلاسلاً وأغلالاً ﴾ فإنَّ (سلاسلاً) لما نظم إلى (أغلالاً وسعيرًا) صُرِفَ ونُوِّنَ للتناسب .

ثانيًا: حديث (أنفق بلالاً ولا تخش من ذي العرش إقلالاً):

ذكر « السيوطي » [78] أنه من الإتباع وإن كان منادى مفردًا علمًا، حيث قال: ومنه : إتباع كلمة في التنوين لكلمة أخرى منونة صحبتها كقوله تعالى: ﴿ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴾ (النمل:22) فقد قرأ الجمهور (سبأ) بالتنوين، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَا وَأَغْلَالاً وَسَعِيراً ﴾ (الإنسان:4) في قراءة من نون الجميع، وحديث: « أنفق بلالاً ولا تخشى من ذي العرش إقلالاً».

وفي « همع الهوامع » [79]: روى البزار في مسنده وغيره: « أنفق بلالاً ولا تخش من ذي العرش إقلالاً »، نوّن المنادى المعرفة ونصبه لمناسبة إقلالاً .

ثالثًا: قراءة: ﴿ وجئتك من سبإٍ بنبإٍ يقينٍ ﴾ (النمل: 22):

ومن إتباع كلمة في التنوين لكلمة أخرى منونة الآية السابقة فقد قرأها الجمهور بالتنوين مصروفًا [80]، وقرأها أبو عمرو

وغيره ﴿ من سبأ ﴾ [81] بفتح الهمزة ممنوعًا من الصرف فجعلوها اسمًا للقبيلة أو رجل أو امرأة حملاً على المعنى في قول النابغة الجعدي:

مِنْ سَبَأَ الحاضِرِينَ مَأْرِبَ إذْ يَبْنُونَ مِنْ دونِ سَيْلِهِ العَرِمَا[82]

وإنما نون في القراءة الأخرى (سبإٍ) على سبيل الإتباع لتنوين (نبإٍ) .

رابعًا: قراءة: ﴿ وأنتم حينئذٍ تنظرون ﴾ (الواقعة: 84):

ومن إتباع حركة الحرف المتقدم لحركة الحرف المتأخر كسر نون (حين) في الآية السابقة إتباعًا لكسر همزة (إذ) في قراءة عيسى بن عمر واللؤلؤي عن أبي عمرو [83]، أما العكبري فقد جعل (حين) لالتقاء الساكنين، أما قراءة الجماعة فهي (حينَئذٍ) بفتح النون لأنه منصوب على الظرفية .

خامسًا: إتباع حركة لام الكلمة لحركة فائها في البناء نحو : (مذ)

ذهب النحاة إلى أن الذال في قولنا: (ما رأيته مُذُ اليوم) حركت بالضم للتخلص من التقاء الساكنين إتباعًا لضم الميم.

وذهب بعضهم أنها ضُمَّت إتباعًا لضم الميم في أصلها وهو (مُنْذُ)، قال ابن جني: لكنه الأصل الأقرب، ألا ترى أن أول حال هذه الذال أن تكون ساكنة ؟ وإنما ضمت لالتقاء الساكنين إتباعًا لضمة الميم، فهذا على الحقيقة هو الأصل الأول، وقال: فأما ضم ذال منذ فإنما هو في الرتبة بعد سكونها الأول المقدر، ويدلك على أن حركتها إنما هي لالتقاء الساكنين، أنه لما زال التقاؤهما سكنت الذال، فضم الذال إذن في قولهم : مذُ اليوم، ومذُ الليلة، إنما هو رد إلى الأصل الأقرب الذي هو (مُنْذُ) دون الأصل، إلى بعد الذي هو سكون الذال في منذ قبل أن تحرك فيما بعد [84] .

قال أبو حيّان في (منذ) : « فقامت (منذ) مقام (مِنْ) و(إلى) فقويت لذلك، فحملت الضم الذي هو أثقل الحركات، ثمَّ ضموا الميم إتباعًا لحركة الذال، ومن قال (مُذ) فحذف النون ردَّ الذال إلى أصلها من السكون لزوال موجب تحريكها، ومن قال (من) من العرب (مُذُ يومان ومُذُ اليوم) أتبع، وقال : ولا حجة فيما ذهب إليه المصنف وابن عصفور لاحتمال أن تكون الضمة في ذال (منذُ اليوم) و(مذ يومان) حركة إتباع، فمن سكّن في (مذ يومان) فعلى الأصل من البناء على السكون، ومن كسر في (مذِ اليوم) فعلى أصل التقاء الساكنين، ومن ضمَّ فيهما لاتباع حركةالميم » [85].

وأشار سيبويه إلى تحريك ذال (مذ) بالضم، فقال في (باب اختلاف العرب في تحرك الآخر) أنه لا يستقيم أن يسكن هو والأول من غير أهل الحجاز « ومثل ذلك مذ، وذهبتم فيمن أسكن تقول: مذُ اليوم وذهبتم اليوم » [86].

المبحث الخامس : نقل حركة الحرف المتحرك إلى الساكن قبله:

قرأ عيسى بن عمر الثقفي وهارون وابن أبي موسى عن عمرو [87]: ﴿ وتواصوا بالصبِر ﴾ بكسر الباء إتباعًا لكسرة الراء حيث إنّ بعض العرب ينقل حركة الحرف المتحرك في حالة الرفع والجر إلى الساكن قبله لكراهيتهم التقاء الساكنين [88]، نحو: (هذا بكُرْ) بضم الكاف وسكون الراء و(مررت ببَكِرْ) بكسر الكاف وسكون الراء، و(نظرت إلى عَمِرْو) بكسر الميم وسكون الراء. ولم يقولوا: رأيت البكر؛ لأنه في موضع التنوين، ففي هذا النقل تنبيه للسامع إلى أنها حركة الحرف في حال الوصل [89]، وعلل العكبري ذلك بقوله: « وإنما فعلوا ذلك اهتمامًا بالإعراب، فجمعوا بين الوقف على السكون والإتيان بالحركة » [90]، أما أبو البركات الأنباري عللها بقوله: « فلأن راحة المتكلم ينبغي أن تكون عند الفراغ من الكلمة والوقف عليها والراحة بالسكون لا بالحركة » [91]، واشترط العكبري بـــ « أن لا يخرج بالنقل عن النظائر، وأن يكون المنقول إليه صحيحًا » [92]، وزاد شرطًا ابن السيد البطليوسي [93] ألا يكون قبل آخره ساكن من غير حروف المد واللين، ولا يكون الانتقال من ضم إلى كسر أو العكس، ومنه قول الراجز:

أنا ابنُ مَاوِيَّةَ إذْ جَدَّ النَّقُرْ [94]

فـــ (النَّقْرُ) بضم الراء، ولكنه نقل ضمة راء (النَّقْرُ) إلى القاف للوقف على راء (النَّقْرُ).

ومنه قول أوس بن حجر:

لنا صرخةٌ ثم إسكاتَةٌ كما طرَّقتْ بِنَفَاسٍ بكِرْ [95]

فكسر الكاف في (بكِرْ) و لم يضمها إتباعًا لكسرة الباء .

قال ابن جني: « أجازوا النقل لحركة الإعراب إلى ما قبلها في الوقف نحو: هذا بكُرْ، ومررت ببكِرْ » [96] وقال: « فتنقل حركة الإعراب إلى حشو الكلمة، ولولا أن هذا عارض جاء به الوقف لكنت ممن يدعي أن حركة الإعراب تقع قبل الآخر وهذا خطأ بإجماع » .

ومنه قولهم: (مررت برجِلْ) بكسر الجيم، و(هذا بُسُرْ) بضم السين [97]، ونظيره قراءة: ﴿ إن الإنسان لفي خُسُر ﴾ (العصر: 2)، فقد ضمت السين إتباعًا لضمة الخاء [98]، وقيل هي لغة تميم .

المبحث السادس : الإتباع في المنادى المرخم :

ومن ذلك المنادى المرخم على لغة مَنْ ينتظر، فقد سُمع عن العرب: (يا عائشَةَ) بفتح التاء، قال النابغة الذبياني:

كِلِينِي لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ وليلٍ أُقاسيهِ بَطِيءِ الكواكبِ [99]

برواية: نصب (أميمة) مع أنه منادى عَلَم والأصل أن يبنى على ما يرفع به وهو الضم، حيث اختلف النحاة في تخريج ذلك، فقال ابن كيسان: هو مرخم، وهذه التاء هي المبدلة من هاء التأنيث التي تلحق في الوقف أثبتها في الوصل إجراءً له مُجرى الوقف، وألزمها الفتح إتباعًا لحركة آخر المرخم المنتظر [100] .

وقيل : أقحمت ساكنة بين حرف آخر المرخم وحركته فحركت بحركته .

وقيل : إنّ التاء زيدت آخرًا لبيان أنها التي حذفت في الترخيم، وحركت بالفتح إتباعًا لحركة ما قبلها .

أما إذا كانت التاء في (أميمة) غير مرخمة فالتاء غير زائدة، وقد حركت بالفتح إتباعًا لحركة ما قبلها والاسم مبني على الضم تقديرًا [101] .

الخاتمة

في ختام هذا البحث يتضح من خلال المباحث السابقة ما يلي :

1- يفيدنا هذا البحث بالاطلاع على لغات العرب ولهجاتهم، ويدلنا على أنَّ اللغة العربية لغة واسعة يمكن من خلالها تخريج ما جاء من القراءات القرآنية، والأحاديث النبوية، والشواهد الشعرية، والنثر العربي .

2-تناول علماء العربية الإتباع في مؤلفاتهم وشرحوها، فمنهم من كان يخصَّها بباب، ومنهم من خصَّها بكتاب، ومنهم من خصَّها بمبحث، ومنهم من أشار لها بمؤلفاتهم .

3-أطلق العلماء العديد من التسميات على هذه القضية كالتقريب، والتجنيس، والتوافق، والمشاكلة، والإتباع الحركي، والتوافق الحركي، أو التوافق الصوتي ... إلخ.

4-وضع الإتباع في اللغة لتقوية الكلام وللخفة واليسر في النطق .

5- قسَّمْتُ الإتباع في إلى ستة مباحث رئيسة، وهي : المبحث الأول : إتباع حركة الحرف قبل الأخير لحركة الإعراب على الحرف الأخير، والمبحث الثاني : تغير حركة حرف تبعًا لتغيُّر حركة حرف الإعراب، والمبحث الثالث : إتباع حركة

كلمة متأخرة لكلمة متقدمة، والمبحث الرابع : إتباع كلمة متقدمة لكلمة متأخرة، والمبحث الخامس: نقل حركة الحرف المتحرك إلى الساكن قبله، والمبحث السادس : الإتباع في المنادى المرخم .

المصادر والمراجع

(1) انظر « مختار الصحاح » (74)، و« المصباح المنير » (72) .

(2) انظر « لسان العرب » مادة (تبع) 2: 13 .

(3) انظر بحث : « الإتباع الحركي فيما ليس بإعراب في العربية » (77)

(4) « شرح جمل الزجاج » (2: 428) .

(5) انظر بحث « قراءة إبراهيم بن أبي عبلة – دراسة صوتية » (30) .

(6) انظر (198-206) .

(7) انظر « جمهرة اللغة » (3: 429) .

(8) انظر « الأمالي » لأبي علي القالي (2: 208) .

(9) انظر « فقه اللغة وسر العربية » (372) .

(10) انظر « الإتباع » للدكتور غازي طليمات، بحث منشور في مجلة آفاق الثقافة والتراث، العدد (5) 1418/4/18 هـ (35 -40) .

(11) « الخصائص » (2: 147) .

(12) « شرح المفصل » (9: 54) .

(13) « اللهجات العربية » لإبراهيم أنيس (96)، و« اللهجات العربية في التراث » لعلم الدين الجندي (1: 166).

(14) « مدخل إلى علم أصوات العربية » (224) .

(15) « دراسة الصوت اللغوي » (383) .

(16) « الأمالي » لثعلب (1: 8)، و« الصاحبي » (458) .

(17) انظر « المقتضب » (4: 231) .

(18) البيت في « الحماسة المغربية » (2: 1242)، و« محاضرات الأدباء » (1: 303) .

(19) البيت في « تصحيح لسان العرب » (17) .

(20) وهو في « ديوان المتنبي » (370)

(21) انظر « تهذيب اللغة » (15: 206) .

(22) انظر الصحاح مادة (مرأ) (1: 72) .

(23) انظر « همع الهوامع » (1: 143) .

(24) انظر « الأشباه والنظائر » للسيوطي (1: 13) .

(25) انظر « شرح الأزهرية في علم العربية » (36)، وانظر « الأصول في النحو » (1: 370).

(26) وهو في « الأصمعيات » (286- 288) يعاتب فيها خاله، وانظر « المقتضب » (2: 91)، و« أمالي ابن الشجري » (2: 244)، و« خزانة الأدب » (4: 568) .

(27) البيت للكميت وهو في ديوانه (78)، وانظر « لسان العرب » مادة (خبا)، و« المقتضب » (2: 91).

(28) « ديوان حسان بن ثابت » (1: 264) .

(29) انظر « شرح الأزهرية في علم العربية » للشيخ خالد الأزهري (36) .

(30) انظر « الأصول في النحو » (1: 370) .

(31) انظر « الكتاب » (2: 203) .

(32) انظر « المقتضب » (1: 239)، و« أمالي ابن الشجري » (2: 244)، و« اللباب » (1: 88).

(33) انظر « الصحاح » (1: 239) .

(34) انظر « اللباب » (1: 93)، و« همع الهوامع » (1: 127).

(35) انظر « اللباب » (1: 90)، و« همع الهوامع » (1: 126)، وهذا الرأي لسيبويه وأبو علي الفارسي وجمهور البصريين، وصححه ابن مالك وأبو حيان وابن هشام وغيرهم من المتأخرين.

(36) « الإنصاف » (1: 17)، و« همع الهوامع » (1: 126).

(37) « اللباب » (1: 90) .

(38) « همع الهوامع » (1: 127) .

(39) انظر « اللباب » (1: 92) .

(40) انظر « اللباب » (1: 92)، و« همع الهوامع » (1: 127) .

(41) انظر « اللباب » (1: 93)، و« شرح المفصل » (1: 52)، و« همع الهوامع » (1: 126).

(42) انظر « اللباب » (1: 94)، و« همع الهوامع » (1: 128) .

(43) انظر « شرح المفصل » (1: 152) .

(44) انظر « شرح المفصل » (1: 153) .

(45) انظر « شرح المفصل » (1: 154)، و« الإنصاف » (1: 17) .

(46) انظر « شرح المفصل » (1: 153) .

(47) انظر « الإنصاف » (1: 17) .

(48) انظر « الإنصاف » (1: 17) .

(49) انظر « شرح المفصل » (1: 154) .

(50) انظر « شرح المفصل » (1: 154) .

(51) انظر « توضيح المقاصد » (1: 314) .

(52) انظر « شرح المفصل » (1: 154) .

(53) انظر « شرح المفصل » (1: 154)، و« الإنصاف » (1: 17) .

(54) انظر « التبيان » (196) .

(55) انظر « التعليقة » (1: 26) .

(56) انظر « أمالي ابن الشجري » (2: 243) .

(57) انظر « المقتضب » (2: 153)، و« أمالي ابن الشجري » (2: 243)، و« الإنصاف » (20)، و« التبيين عن مذاهب النحويين » (194) .

(58) انظر « المقتضب » (4: 231) .

(59) « ديوان العجاج » (18)، وانظر « الكتاب » (2: 204) .

(60) انظر « الكتاب » (2: 204) .

(61) انظر « الكتاب » (2: 204) .

(62) انظر « الكتاب » (2: 204 - 205) .

(63) « الأشباه والنظائر » (1: 16) .

(64) وهي قراءة أهل البادية وإبراهيم بن أبي عبلة . انظر « معاني القرآن » للفراء (1: 3)، و« معاني القرآن » للزجاج (1: 45)، و« المحتسب » (1: 37)، و« البحر المحيط » (1: 18)، و« الأشباه والنظائر » (1: 13)، و«الإتحاف» (1: 363) .

(65) وهي قراءة الحسن البصري، وقرأ بها رؤبة، وزيد بن علي، والحارث ابن أسامة بن لؤي، وإبراهيم بن أبي عبلة، انظر « مختصر شواذ القراءات » لابن خالويه (1)، و« معجم القراءات » لأحمد مختار عمر وآخر (1: 149)، و« الميسر » (1) .

ولا يخفى أن القراءة يشوبها غرابة؛ لأن فيها إتباع حركة حرف معرب وهو الدال لحركة حرف مبني وهو اللام، فحركة الإعراب لا تستهلك لحركة الإتباع إلا على لغة ضعيفة . انظر « معاني القرآن » للزجاج (1: 45) و« المحتسب » (1: 37)، و« الكشاف » (1: 42)، و« التبيان » (1: 30)، و« البحر المحيط » (1: 18) .

(66) انظر « المحتسب » (1: 110 – 112)، وقد حكم ابن جني على قراءة ﴿ الحمدُ لُله ﴾ و﴿ الحمدِ لِله ﴾ بالشذوذ في القياس والاستعمال .

(67) انظر « البيان في إعراب القرآن » لأبي البركات الأنباري (1: 34- 35) .

(68) انظر « إعراب القرآن » للنحاس (1: 120) .

(69) انظر « الجامع لأحكام القرآن » للقرطبي (1: 136) .

(70) انظر « معاني القرآن » للفراء (1: 304) .

(71) انظر « معاني القرآن » للأخفش (1: 156) .

(72) « التبيان في إعراب القرآن » (1: 11) .

(73) « مدخل إلى علم أصوات العربية » (224) .

(74) وهذه القراءة نسبت لنافع المدني، وأبي جعفر والكسائي وأبي بكر بن عَبَاش عن عاصم بن أبي النَّجُّود الكوفي وابن ذكوان والأعرج وشيبة وهشام عن عامر . انظر « معاني القرآن » للفراء (3: 214)، و« السبعة » (663)، و« مشكل إعراب القرآن » (2: 436)، و« الكشاف » (296)، و« البحر المحيط » (8: 394)، و« الإتحاف » (428)، و « المبسوط » (389).

(75) انظر « معاني القرآن وإعرابه » (5: 258).

(76) في «شرح الكافية » (1: 106) .

(77) في « البرهان » (1: 60، 66) .

(78) في « الأشباه والنظائر» (1: 15).

(79) (3: 290) .

(80) وقراءة الجمهور ﴿ من سبإٍ ﴾ منونًا مصروفًا على أنه اسم للحيّ، فيكون مذكرًا سمي به مذكر .

(81) وهي قراءة ابن كثير في رواية البزي، وأبو عمرو، وابن محيصن، واليزيدي، وجبلة عن المفضل عن عاصم . انظر « الكتاب » (3: 253) و« معاني القرآن » للفراء (2: 289)، و« معاني القرآن وإعرابه » للزجاج (4: 114)، و« الحجة » لابن خالويه (270)، و« إعراب القراءات السبع وعللها » (2: 147)، و« مشكل إعراب القرآن » (2: 147)، و« الكشاف » (2: 448) .

(82) وهو في « ديوان النابغة الجعدي » (134)، وكذلك ورد في « ديوان أمية بن أبي الصلت » (59)، ونسبه البكري إلى الأعشى في « معجم ما استعجم » (1170)، والبيت « جمهرة اللغة » (773، 1022)، و« سمط اللالي » (18)، و« شرح أبيات سيبويه » (2: 241)، و« الإنصاف » (2: 502) .

(83) وهذه قراءة عيسى بن عمر واللؤلؤي عن أبي عمرو . انظر « مختصر ابن خالويه » (151)، و« إعراب القراءات الشواذ » (2: 558)، و« البحر المحيط » (6: 245) و« الدر المصون » (5: 23).

(84) انظر « الكتاب » (4: 194)، و« الخصائص » (2: 342)، و« اللباب » (2: 363)، و« الإنصاف » (2: 502)، و« مغني اللبيب » (442)، و« همع الهوامع » (2: 224) .

(85) « التذييل والتكميل » (7: 332- 333) .

(86) « الكتاب » (3: 532) .

(87) انظر « إعراب القراءات السبع وعللها » (2: 526)، و« مفاتيح الغيب » للرازي (32: 90)، و« إعراب القراءات الشواذ » (2: 740)، و« البحر المحيط » (8: 509)، و« همع الهوامع » (6: 210)، و« التصريح » (2: 341)، و« ضياء السالك » (3: 289) .

(88) انظر « الكتاب » (4: 173) .

(89) انظر « الجمل في النحو » (3: 222) .

(90) انظر « اللباب » (2: 198 -199) .

(91) انظر « أسرار العربية » (1: 354) .

(92) انظر « اللباب » (2: 198 -199) .

(93) انظر « إصلاح الخلل » (290) .

(94) الرجز في « الكتاب » (4: 173)، و« الجمل » (310)، و« إصلاح الخلل » (290) .

(95) انظر « ديوان أوس بن حجر » (31)، و« إصلاح الخلل » (290).

(96) انظر « الخصائص» (3: 220) .

(97) انظر « اللباب » (2: 199) .

(98) وهي قراءة ابن هرمز، وزيد بن علي، وطلحة، وعيسى الثقفي، وهارون عن أبي بكر عن عاصم، وابن جبير عن حفص . انظر « إعراب القراءات السبع وعللها » (2: 528)، و« إعراب القراءات الشواذ » (2: 740)، و«البحر المحيط» (5: 24) و(8: 509)، و« الدر المصون » (6: 567)، و« الإتحاف » (1: 528).

(99) « ديوان النابغة الذبياني » (4)، و« رصف المباني » (161)، و« شرح المفصل » (2: 107) .

(100) انظر « الكتاب » (2: 277)، و« ارتشاف الضرب » (5: 2240)، و« اللامات » (1: 102)، و« همع الهوامع» (2: 91- 92)، و« الدرر اللوامع » (1: 404).

(101) انظر« همع الهوامع» (2: 91- 92).